نظرية النحو العربي في الدرس اللغوي(من نحو منطق اللغة إلى منطق نحو التفكير).

فاتح مرزوق بن علي.
جامعة تيزي-وزو

fatih28merzouk@gmail.com

الملخّص: تعدّ النّظريّة النّحويّة من النّظريّات اللّغويّة الّتي تحوي على الأسس العلميّة لإثباتها في اللّغويّ بصفة عامة والعربيّة بصفة خاصّة؛ كون إنّ النّظريّة في العرف اللّساني لا بدّ أن تكون مشتملة على التّأسيس السّداسي بداءة من المنهج، والتّأسيس، والمريدين، والزّمان والمكان، والتّناسق والشّمول كلّ هذه المعايير العلميّة لها امتدادها في الدّرس اللّغويّ العربيّ وبخاصّة في الدّرس النّحويّ؛ حيث إنّ الباحثين استطاعوا أن يفلوا الدّرس النّحويّ فَلْيا من خلال هذه المعايير؛ فكان بحقيق إثبات علميّ دقيق لنظريّة النّحو العربيّ؛ وبخاصّة إذا تعلّق الأمر بمنطقيّة النّحو العربيّ المحض. انطلاقا من النّحو العربي منقول من معقول.

وحريّ بالبيان أنّ النّظريّات تتفرّع بتفرّع معالمها العلميّة؛ وبخاصّة إذا تعلّق الأمر بالنّظريّة النّحويّة؛ هذه النّظريّة الّتي استطاع علماؤها أن يرسوا قواعدها من منطلق التّحديد للمنهج المتّبع؛ بل إنّهم استطاعوا أن يتّخذوا سبيلا لتقعيد الأحكام بكلّ إحكام، وقد اتّخذ هذا المنهج من بداءة علماءه فكان التّأسيس ومن بعد ذلك حصل التّرصيص للنّحاة الّذين أتوا من بعد، وبحقيق هذه المعالم هي الّتي جعلت من النّظريّة النّحويّة تقوم على أشدّها، فأتت النّظريّة متّسقة في أصولها، متينة في أحكامها من خلال الشّمول فشملت كلّ الدّراسات الآتية من بعد، وكذا المنطق الحاصل في قواعد النّحو؛ فالنّحاة استطاعوا أن يضبطوا القاعدة من منطلق التّفكير العقليّ والإحكام المنطقيّ؛ فأخرجوا ما هو مستكن في الذّهن العربيّ ليترجموه في قواعد؛ لأنّ النّحو قواعد من شواهد

الكلمات المفاتيح: النّحو، النّظريّة، منطقيّة، التّفكير العلميّ.

Abstract:

The grammatical theory is one of the linguistic theories that contain the scientific bases to prove it in the language in general and in Arabic in particular; the fact that the theory in the linguistic custom must be included in the foundation of the hexadecimal origin of the syllabus, the foundation, the apostates, the time and the place, These scientific standards have an extension in the Arabic language lesson, especially in the grammar lesson, as the researchers were able to avoid the grammar lesson through these criteria; there was a precise scientific proof of the theory of Arabic grammar; He ordered the logic of pure Arabic grammar. Proceeding from the Arabic grammar is reasonable.

It is clear that the theories are branched out by branching out their scientific features, especially when it comes to grammatical theory. This theory, whose scientists were able to lay down their rules in terms of the definition of the method used; they were able to take a way to punctuate the judgments with all rigor. It was then that the text was given to the sculptors who came from afar. In fact, these features made the grammatical theory based on the most powerful. The theory came coherent in its origins. It was solid in its provisions through comprehension. It included all the following studies, The grammarians were able to control the rule from the point of view of mental reasoning and logical judgments; they took out what is contained in the Arab mind to translate it into rules; because grammar rules of evidence

Keywords: grammar, theory, logical, scientific thinking

مقدّمة: إنّ الحديث عن النّظريّة النّحويّة في الدّرس اللّسانيّ العربيّ القديم؛ لهو إثبات لشروط النّظريّة المتّفق عليها في العصر الرّاهن في الدّرس اللّسانيّ النّظريّ الحديث؛ أي تلك الأسس

والقواعد والمبادئ الّتي بُنيت عليها الدّراسة اللّسانيّة العربيّة في شتّى العلوم العربيّة، في البلاغة العربيّة والنّحو العربيّ وعلم الأصوات وهلم جرى من العلوم، أضف إلى أنّ النظريّة العربيّة هي الأخرى تدلّ على أن علماء العرب الأوائل كانت لهم أسس علميّة في تقعيد النّحو العربيّ ولا غرو في ذلك؛ فالنّظريّة النّحويّة العربيّة جذورها الأولى إنّما أرست قواعدها منذ عصر الخليل وممّن سبقه ومن أتى بعده من تلامذته؛ حيث إنّهم رفعوا الرّاية العلميّة النّحويّة بُنيت عليها الدّراسات والنظّريّات الحديثة كالنّظريّة البنويّة والتوليديّة التّحويليّة والوظيفيّة وحتّى التّداوليّة، رغم أنّ العربيّ قديما ما كان يملك أجهزة ولا آلات كي يكتشف هذا العلم الثّر الأجر؛ بحيث يقال فيه في ما بعد: نظريّة لغويّة/ نظريّة نحويّة وبخاصّة إذا آمنّا أنّ شروط النّظرية لا بدّ أن تحوي على المعالم الرّئيسة: التّأسيس والمنهج والتّكيّف والتّناسق والزّمان والمكان والمريد، وإلاّ فهي ضرب من العبث والخبط بالعشواء لا علاقة له بالشّروط العلميّة للنّظريّة.

والمتمعّن للنّظريّة النّحويّة؛ ليجدها أنّها أقيمت على أساس علميّ منطقيّ دقيق أثبت علميتها منذ قرون خلت، دون أن نغضّ الطّرف أنّ العربيّ قديما قعّد لقواعد من عدم وكأن به يهتدي بما في العقل البشريّ العربيّ، ويستخرج قواعده ويضبطها ضبطاً محكماً دون تعارض؛ بل أثبتها بالاستقراء والاستدلال، وأخرج ما هو كامن في العقل البشريّ بعقله الفذّ؛ ليثبتها في الواقع بما قد وقع حقيقة وأقصد المنطقية؛ أي منطقيّة العقل البشري ذاته في الاهتداء للوضع من خلال الاستعمال الّذي وجد في المدوّنة اللّغويّة عند العرب من شعر ونثر وخطب. فراح يومئذ يقعّد القواعد ويضبط الأبواب؛ فسمّوا نحوهم: معقول من منقول. من هذا المنطلق نروم الإجابةَ عن الإشكالية الآتية: كيف انطلق العربيّ في ضبط هذا العلم العقليّ إلى بناء أسس علميّة منقولة من أفواه العرب؟ كيف نهج العلماء إلى تأسيس النّحو العربيّ بعقليّة عربيّة فذة؟ كيف اعتدى العربيّ إلى وضع هذه القوانين من منطلق منقول بعقل مثول؟

1. **مفهوم النّحو العربيّ:** سأقتصر على التّعريف الاصطلاحيّ دون الولوج في التّعريف اللّغويّ؛ لأنّه بائن بينونة بيّنة، ومن الّذين العلماء الّذين بيّنوا مفهوم النّحو (ابن السّراج) المتوفّى(316ه) حيث يقول:" أن ينحوَ المتكلّم إذا تعلّم كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون، فيه من استقراء كلام العرب؛ حتّى وقفوا منه على الغرض الّذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة فباستقراء كلام العرب؛ فاعلم أنّ الفاعل رفع، والمفعول نصب، وأنّ فعلا ممّا عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم قام وباع"[1]. يظهر من قول (ابن السّراج) أنّ النّحو عبارة عن طريقة معياريّة يُتّبه فيها ينحو فيها المتكلّم سُنّة الأولين في كلامهم دون الانحراف عنها، أضف إلى أنّها تعليميّة في بادئ الأمر، وذلك عند قوله: فاعلم أنّ الفاعل رفع..." وهذا دليل على أنّ وضع النّحو سببه الرّئيس تعليم النّاشئة وليلحق من ليس من أهل العربيّة بأهلها، وهو الرّأي الّذي سلكه (ابن جني) المتوفّى(392ه) إذ يقول في تعريف النّحو: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكثير والإضافة والنّسب والتّركيب وغيره"[2] إنّ البيّن من قول (ابن جنّي) أنّ معرفة النّحو بغيتها الأساس تعلّم سبيل العرب في كلامها وإتّباع نهجها في طريقة التّركيب، وهنا-والله أعلم- قصد غير العرب، ومن الأعراب التي لا ترتضى عربيّتهم؛ فكان عليه لزاما أن يتعلّم

قواعد العربيّة حتّى يدرك هذه اللّغة. هذا من حيث الغرض الوضعي لهذا العلم، أمّا من حيث التّفصيل والتّقسيم فإنّ ابن جنّى جعل النّحو قسما للصّرف وليس قسيما له.

غير أنّ من العلماء من أثبت هذه القاعدة، وهي احترام قواعد العرب في كلامها وعدم الزّيغ عنها، وهنا تظهر العقليّة العربيّة في وضع هذا العلم؛ وهذا من خلال تعريف (الشريف الجرجاني) بقوله: "علم بقوانين يعرف بها أحوال التّراكيب العربيّة من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النّحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال؛ وقيل: علم بأصول يعرف بها صحّة الكلام وفساده"[3]. وهذا تعريف آخر يدلّنا على أنّ بادرة علم النحو في وضعه هو صون الكلام العربيّ من شائبة اللّحن والفساد الّذي لم تعهده العرب في كلامها الفصيح.

2. **المنهج التّجريبيّ المنطقيّ في النّحو العربيّ:** إذا كان النّحو منطق اللّغة؛ فإنّ المنطق نحو التّفكير؛ لذا فقد بُني المنهج التّجريبيّ على شيئين رئيسين هما: الاستقراء والاستدلال، وهذا ما لمح في النّحو العربيّ؛ فلمّا أراد اللّغويّون جمع المدوّنة اللّغويّة وضبطها ضبطا محكما:

1.4. **المنحى الاستقرائيّ في الدّرس العربيّ:** والمقصد من هذا ما جمع من أفواه العرب الخلّص من مادّة لغويّة والتي تمثّلت في لغات بوادي العرب المتجذرّين في الفصاحة دون مخالطتها الأعاجم، وقد تمثّلت في:

1.1.4. **تحديد الفترة الزّمنيّة:** سعى القدماء إلى تحديد منهجٍ صارمٍ لتقعيد المدّونة اللّغويّة من كلّ جوانبها، وإن كان هذا المنهج من أجل صون اللّسان العربيّ من اللّحن لا غير؛ لذا عُني به العلماء عناية فائقة في عمليّة جمع اللّغة وتقعيدها. فراح القدماء يستنّون منهجا زمانيّا ومكانيّا لضبط المدوّنة اللّغويّة.

وقد عمد القدماء لوضع منهج زمانيّ لضبط المدوّنة اللّغويّة؛ أي: تحديد فترة زمانيّة محدّدة لا تفتأ يخرج عنها أيّ لغويّ، وهذه الصّرامة من أجل الحفاظ على هذه اللّغة الثّرة. وقد حدّد الإمام (السيوطيّ) الزّمان التّقعيديّ من خلال تعريفه للسّماع بقوله: "وأعني به (السّماع) ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل القرآن كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلّم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر"[4]. يتبيّن من قول السّيوطي أن الفترة الزّمانية الّتي لجمع المدونة اللّغويّة لا تخرج عن هذه الفترة أيْ: خمسون ومائة قبل البعثة، وخمسون ومائة بعد بعثة لنبي صلى الله عليه وسلّم، وهذا دليل على أنّ كل فترة تخرج عن هذه الفترة فهي مردودة ولا يعتدّ بها في الأصل. وهنا مكمن الصّرامة في الاحتجاج. إذاً فترة الاحتجاج الزّمانيّ بكلام العرب بائنة أي: "ابتدأ تاريخهم من الجاهليّة إلى أواخر القرن الثانيّ؛ فآخر من استشهد به سيبويه هو إبراهيم بن هرمة المتوفَّى سنة (150ه)"[5].

يتّضح أنّ منهج تحديد الزّمان منهج دقيق البغية منه ضبط الحيّز ثمّ جمع اللّغة لتقعيدها في ما بعد؛ وهو أساس معياريّ وصفيّ للّغة؛ أيّ: نهج سبيل وصفيّ في جمع اللّغة وأخذها كما سمعت من أفواه العرب دون الزّيغ عنها. ولعلّ منطلق هذا التّحديد المنهجيّ لم يتّخذه العلماء عبثا. وإنّما مبنيّ على منطلق علميّ وهو شيوع اللّحن في بداءة أمره، وإلاّ كيف يستطيع العلماء وضع قواعد هذا المنهج دون مرجعية دقيقة. وتكمن المرجعيّة في تقسيم المرحلة الزّمنيّة على أساس الطبقات الأربع: (الجاهليّين، الإسلاميّين

والمخضرمين، المولّدين)، والغالب في اعتبار هذه الطّبقات، الثلاثة الأولى منها فقط؛ أي: طبقة الجاهليّين والإسلاميّين والمخضرمين، وما دون ذلك فيتحتجّ بها في البيان دون التقعيد في اللّغة.

إنّ الصّرامة في تحديد المنهج الزّمانيّ جعلت من اللّغويين يقسّمون الشّعراء بحسب فترتهم الزّمانيّة، وإن كان بعض الشّعراء لم يسلموا من الطّعن كونهم عاشوا في هذه الحقبة المزمع وضعها من لدن العلماء؛ فالفترة الزّمنيّة لم تكن مفتوحة على مصرعيها؛ بل حدّدت تحديدا دقيقا منذ الطّبقة الأولى والّتي تأتي قبل عصر الإسلام بخمسين ومائة أي بداءة من الشاعر:امرئ القيس والشّنفرى والأعشى وعنترة بن شدّاد وغيرهم. وهؤلاء الشّعراء الّذين بهم تحدّدت الفترة الزّمانيّة للاحتجاج ووضع هذا المنهج؛ لأنّ العصر الجاهليّ بداءته من استقلال العدنانيّين عن اليمنيّين في منتصف القرن الخامس للميلاد وينتهي بظهور الإسلام سنة ستمائة واثنين وعشرين ميلاديّ، وها هنا تجدر الإشارة إلى أن الشعراء قُسّموا هم الآخرون إلى طبقات على حسب الذّوق النّقديّ؛ فهناك رجالات الطّبقة الأولى وهم: امرؤ القيس والنابغة الذبياني وزهير بن أبي سلمى، ورجالات الطّبقة الثانية وهو: الأعشى ولبيد وطرفة بن العبد، ورجالات الطبقة الثالثة وهم: عنترة بن شداد العبسي، ودريد بن الصّمة وأميّة بن أبي الصلت، وكلّ هذا التقسيم يدلّنا على أنّ طبقة العصر الجاهلي في حدّ ذاتها لم تسلم من الطّعن.

2.1.4. **تحديد الفترة المكانيّة/ القبليّة/:**

باعتبار التصنيف الاستعمال الراقي: ويقصد به مكان الاحتجاج باللّغة؛ فاللّغويّ عندما أراد أن يتقصّى هذه اللّغة اتّبع منهجا آخر وهو تحديد مكان أخذ اللّغة والقبيلة التي يستند إليها في ما بعد، وها هنا منهجٌ صارمٌ هو الآخر، فلم يؤخذ على كلّ من هبّ ودبّ من القبائل، وإنّما وضعوا قبائل محدّدة وشروطا لهذه القبائل حتّى يحتج بها؛ وبخاصة إذا علمنا أن العربيّ في هذه الفترة قد خالط الأعاجم، ومن ثمّ كان التّحري في أخذ اللّغة من القبائل التي ترتضى عربيّتها أي: القبائل الخُلّص من العرب.

إذاً منهج تحديد القبائل التي يُحتج بها ليس أمراً هيّنا؛ بل له خطورة كبيرة على اللّغة في تقعيدها؛ مما ورد بهم الأمر إلى عدم الاحتجاج بأهل الحضر؛ لأنّ لغتهم غير لغة الوبر؛ وفي هذا يقول الإمام السيوطي-وهو يبيّن القبائل التي يحتج بها-:"وبالجملة لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الّذين حولهم؛ فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشّام، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربيّة، ولا من تغلب ولا النّمر؛ فأنّهم كانوا مجاورين لليونانيّة، ولا من بكر؛ لأنّهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد قيس؛ لأنّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا؛ لمخالطتهم للهند ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الّذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"[6]

إنّ المتمعّن في قول (السيوطي) نقلا عن (أبي نصر الفارابي) يدلّ على القدماء لم يغضوا الطّرف عن كل صغيرة أو كبيرة وذلك في العبارات الآتية:

- يسكن أطراف بلادهم؛
- كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط؛
- يقرءون في صلاتهم بغير العربيّة؛
- ولولادة الحبشة فيهم؛
- لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم؛
- صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة

العرب. هذه العبارات الدقيقة والجليلة التي أثبتها (الفارابي) تدلّ على قداسة اللّغة في التحرّي والاستقراء، فليس العبرة بجمع اللّغة وتقعيدها، ولكن جمع اللّغة من بطون القبائل الموثوقة بالفصاحة؛ فالمنهج واضح جليّ وعلميّ كذلك والدّليل على ذلك أنهم لم يأخذوا عمّن سكن فحسب؛ بل من خالط بالتجارة وقرأ بغير العربيّة، وسكن الأطراف فقط؛ إنّها الدّقّة في وصف هذه المدوّنة الثّرة. من أجل هذا بيّن العلماء القبائل الّتي يحتج بها؛ وهي القبائل التي لم يشم فيها رائحة الاختلاط والمجاورة هذا إذا قسنا على قول أبي نصر الفارابي.

أمّا القبائل التي استنّها العلماء للاحتجاج بها وجعلها معيارا للفصاحة هي ست قبائل أشار ابن فارس في قوله:"كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النّطق، وأحسنها مسموعاً وإبانةً عمّا في النّفس، والّذين عنهم نقلت اللّغة العربيّة، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليه اتّكل في الغريب، وفي الإعراب والتّصريف، ثمّ هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غرهم من سائر قبائلهم"[7]. تعد هذه القبائل المعيار المكانيّ للفصاحة والاستعمال في الواقع اللّغويّ فكلّ من يخرج عن هذه الدائرة فاستعماله اللّغوي مردود ولا يحتجّ به.

إنّ النّاظر لهذه القبائل المحتج بها يلغي الطّبقة الرابعة من طبقات الاحتجاج وهي طبقة المولدّين كونهم لا ينمتون إلى هذه الدائرة المعياريّة من الاحتجاج، أضف إلى أنّ هذه الدائرة الاحتجاجيّة فيه تفاضل في الرّتبة؛ كون أنّ قريشا هي أفصح العرب قاطبة؛ رغم أننا نعلم بأن قريشا ما كانت لها لغة وإنما انتقتها من سوق عكاظ الّذي كان يقام في مواسم الحج، فقد كانت تنتقي الأجود فالأجود حتى امتلكت هذه الرّتبة والمزيّة في الفصاحة والبلاغة؛ وهذا ما دلّ به (ابن فارس) في كتابه (الصاحبي) لما عقد بابا موسوما بـ: (باب القول في أفصح العرب) حيث يقول: "أجمع علماؤنا بكلام العرب والرّوّاةُ لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالّهم أنّ قريشا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة وذلك أنّ الله جلّ ثناؤه، اختارهم من جميع العرب واصطفاهم... وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها؛ إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم وأحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم، الّتي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب"[8].

5. **منطقيّة النّحو العربيّ**: تعدّ مسألة تأثّر النّحو بالمنطق الأرسطيّ من المسائل الّتي تناولها الدّرس اللّغويّ قديما وحديثا، ولعلّ الحديث عن هذه المسألة؛ إنّما يشير إلى عدم أصالة النّحو العربيّ؛ من حيث قواعده، وأصوله، ومصطلحاته، ولكن لن نطيل في هذه المسألة بالتّنظير وما ورد فيها من أقوال؛ لأنّ آراءها مبثوثة في الكتب؛ وإيمانا من بعض الباحثين بمنطقيّة النّحو العربيّ جعلتهم يشكّكون في قواعده ومصطلحات، وحتّى في تبويبه، ولكن هيهات هيهات؛ فالعقل البشريّ العربيّ أكبر من أنّ يتأثّر بالفكر اليونانيّ، ولا هو بحاجة ليستند بمنطق آخر ليعقد لعربيته، ويؤصّل لها.

ومن الباحثين المعاصرين الّذين شدّدوا على أصالة النّحو العربيّ نجد (عبد الرّحمن الحاج

صالح) -رحمه الله- حيث يرى أنّ المعاصرين أرادوا أن يقنعوا أنفسهم بهذا التّأثير، وهو لا محلّ له أصلا؛ وفي هذا يقول: "أمّا القضيّة الزّاعمة بضرورة بناء النّحو على المنطق؛ فإنّ ذلك قد قيل في زمان وقد تجاوز العلماء اليوم هذا الطّور من أطوار النّظر اللّغويّ، فليس من اللازم أبداً أن يؤسّس النّحو على المنطق؛ فإنّ بين الفكر واللّغة فوارق جوهريّة"[109]. ما ذهب إليه (الحاج صالح) يدلّ على أنّه من الرّافضين بتأثّر النّحو بالمنطق من أساسه؛ لأنّ المنطق له قواعده، والنّحو له قواعده، كما أنّ لكلّ لغة خصوصياتها.

والمتتبّع لعصور التّقعيد؛ يلحظ أنّ نحاة القرن الثّالث، والرّابع تأثّروا تأثّراً بالغاً بالفكر المنطقيّ؛ بل نضج نضوجاً بيّنا؛ وبخاصّة في قواعدهم، ومن هنا يتبيّن أنّ النّحاة قد تأثّروا بالمنطق العربيّ المحض.

1.2.5. الاستقراء والاستدلال منطق النّحو: اعتمد النّحاة القدماء في صياغة الأحكام النّحويّة على الحكم المنطقيّ، الّذي يعطي للحكم الثّبات الشّائع في استدلال الحكم، وإثبات القاعدة، وما كان لهم بدّ من ذلك إلاّ أنّهم اعتمدوا على ركنين أساسين في المنطق العربيّ:

1.1.2.5. **الاستقراء:** وهو المنقول من كلام العرب أو الشّواهد وهنا نقول: إنّ النّحو قواعد من شواهد؛ وهذه الشّواهد هي الاستقراء؛ أي تتبع جزئيات الشّيء نقطة نقطة؛ حيث إنّ اللّغويّين من شدّة الحرص؛ ما كانوا ليأخذوا اللّغة ليلا. وهي دليل للشّروط الّتي وضعوها لجمع المدوّنة اللّغويّة؛

– كتابا في ما بعد يثمّن ذكاء ومنطقة الفكر العربيّ النيّر.

– **أبو سعيد السّيرافيّ (368هـ):** عندما نذكر (السّيرافيّ) نتذكّر شرحه للكتاب، وما أدراك ما شرح (الكتاب) لسيبويه؛ هو شرح ليس بالأمر الهيّن؛ وإنّما يدلّ على أنّ الرّجل كان عبقريّا كما أنّه يدلّ على أنّه فهم (الكتاب) كلّ الفهم وفسّره، وفيه يقول (الزّبيدي): "وهو الّذي فسّر كتاب سيبويه، وينتحل العلم بالمجسطي، وإقليدس والمنطق "[12] تفسير كتاب (سيبويه) وقراءة المنطق

2.1.2.5. **الاستدلال:** وهو منهج دقيق بنى عليه سيبويه ومن أتى من بعده من النّحاة تقعيد القاعدة دون تعارض، ولا تناقض. وهنا عبقرية القدماء به استطاع النّحاة، واللّغويّون أن يقسّموا الكلام باعتبار مراتبه الّتي أشار إليها سيبويه، واعتمدها النّحاة في ما بعد.

من خلال هذين النّقطتين يتبيّن أنّ النّحو العربيّ تأثر بمنطق حاصل فيه، قد كان منه إليه وفيه، ولا أدلّ على ذلك من التّطوّر الحاصل في الفكر البشريّ العربيّ؛ حيث إنّنا نجدهم يطوّرون منطقهم في صياغة الأحكام جيلا مع جيل:

– **ابن السّرّاج (316هـ):** يعدّ (ابن السّرّاج) من النّحاة الّذين أغرقوا بالمنطق من خلال كتابه (الأصول في النّحو) حيث إنّ المتتبّع لكتابه يلحظ ذلك، وقد أشار (شوقي ضيف) إلى ذلك بقوله: "وكان يعنى عناية واسعة بعلل النّحو مقاييسه، وفيهما صنّف كتاب (الأصول الكبير) انتزعه من كتاب سيبويه وأضاف إليه إضافات بارعة، ويقال: إنّه جعله تقاسيم على طريقة المناطقة "[11] يتبيّن من قول (شوقي ضيف) أنّ التّعليل والقياس هما سببا تأثّر (ابن السّرّاج) بالمنطق، كما أشار إلى أمر أساس وهو أنّه طوّر آراء (سيبويه)، وهنا نذكر أنّ المنطق الّذي يمكننا أن نلمسه عند (ابن السّرّاج) منطقيّ عربيّ محض؛ وما يدرينا لعلّ (ابن السّراج) كان ذا عقلا فذّا؛ بحيث استطاع أن يمحّص قراءة كتاب (سيبويه)

– مكّنت (السّيرافي) لأن يجدّد في الفكر النّحويّ ويطوّره، وبحقيق قد فعل ذلك وممّا يدلّ على براعة المنطق العقليّ عند (السّيرافيّ) أنّه كان يرى سيبويه لا يأتي بذكر التّعريف، وإنّما يكتفي بذكر المثال؛ لذا نجده في كذا موضع يأتي تحديد التّعاريف للأبواب النّحويّة؛ ممّا يشير إلى التّجديد في الفكر النّحويّ.

ومن القضايا الّتي أدركها (السّيرافيّ) في شرح الكتاب قضيّة (التّعاريف/ الحدود) إذ إنّنا نلحظ أنّهم لا يأتون على التّعريف المعروف للباب النّحويّ، وإنّما يكتفون بذكر مثال يوضّح؛ القاعدة، غير أنّ (السّيرافيّ) عمد غير هذا المسلك، وإنّما أتى على ذكر التّعريف، مثل فعلته في باب الاسم؛ حيث يقول: "أمّا الاسم؛ فإنّ سيبويه لم يحدّه بحدّ ينفصل بع عن غيره، فإن سأل سائل عن حدّ الاسم؛ فإنّ الجواب في ذلك أن يقال: كلّ شيء دالّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضيّ أو غيره؛ فهو اسم، فهذا الحدّ الّذي لا يخرج منه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه غير اسم"[13].

إنّ الواضح من قول (السّيرافيّ) أنّ معرفة حدّ الشّيء أساس في معرفته؛ فبه يعرف كنه الشّيء وصفاته؛ لذا عدّت نظريّة في حدّ ذاتها، وقد تفطّن لها (السّيرافيّ)، كما يشير قول (السّيرافيّ) إلى أمر آخر وهو الاعتماد على التّحليل والتّطبيق والتّفصيل، وذلك حين قال: (لم يحدّه بحد ينفصل) وفي قوله: (فإن سأل سائل) وهي دلالة على أنّ (السّيرافيّ) يهتم بالجانب التّعليميّ. وهي نظرة مخالفة عمّن سبقه وهنا تكمن منطقيّة هذه النّحويّ.

والجدير بالذّكر في ما ذكره (السّيرافيّ) أنّ أهمية (الحدّ) تخرج الأجناس والأنواع الأخرى من التّعريف، عكس ما نلحظه عند (سيبويه) في تعريف الاسم؛ فإنّه اكتفى بذكر المثال بقوله: "فالاسم: رجل، وفرس، وحائط"[14] الفرق واضح بين التّعريفين:

تعريف سيبويه= رجل، فرس، حائط = ذكر المثال فقط.

تعريف السّيرافيّ= لفظ يدلّ على شيء غير مقترن بزمان محصل من مضي أو غيره

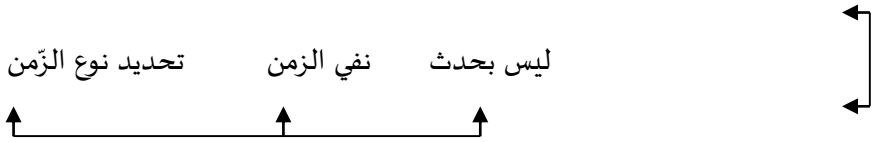

إ

نّ التّرسيمة تبيّن الفروق الحاصلة بين التّعريفين؛ فالسّيرافيّ اعتمد على التّحليل والتّفصيل والتّمييز القائم بين الاسم وما يخرج عنه وهو الفعل بأنواعه؛ لذا أشار بقوله: (من مضيّ أو غيره).

وما يدلّ على وعي (السّيرافيّ) على ذكائه وبداهته في تميز الأشياء، ومعرفته بالحدود المنطقيّة أنّه بيّن دلالة هذا الحدّ؛ أي الاسم؛ حينما ذكر دلالة الحرف والاسم والفعل مع التّعليل قائلا: "وإنّما تجيء الحروف مؤثّرة في غيرها النّفي والإثبات والجمع، والتّفريق، وغير ذلك من المعاني، والأسماء والأفعال معانيها غي أنفسها قائمة صحيحة، والدّليل على ذلك إذا قيل: ما الإنسان كان الجواب على ذلك أن يقال: الّذي يكون حيّاً ناطقاً كاتباً، وإذا قيل: ما الفرسُ؟ قيل الّذي يكون حيّا، وله أربع قوائم، وصهيل، وغير ذلك من الأوصاف الّتي تخصّ المسمّى. وإذا قيل: ما معنى قام؟ قيل: وقوع قيام في زمان ماضٍ؛ فعقل معناه في نفسه قبل أن يتجاوزه إلى غيره،

وليس كذلك الحروف؛ لأنّه إذا قيل: ما معنى (مَنْ) كان الجواب: أنّه يبعض بها الجزء من الكلّ؛ فالجزء غير (من) وكذلك الكلّ، ولم يعقل بمعناه إلاّ بغيرها"[15].

واللاّفت من قول (السّيرافيّ) هو اعتماده في بيان هذه المعاني على التّعليل في الحكم النّحويّ؛ بمعنى أنّ الحدود عنده مبنيّة على بيان العلّة، وهي إشارة إلى أنّ سبب تعمّقه في التّحليل المنطقيّ هو معرفة أسرار التّركيب عن طريق التّعليل؛ لأنّ إتيانه بالحدّ النّحويّ يذيّله بالحجّة والبرهنة والدّليل.

-التّحليل والتّفصيل؛ للوصول إلى قاعدة نحويّة منطقيّة ولا تخالف الواقع.

-اعتماده على الحدود المنطقيّة؛ بغية التّسهيل، وإزالة الغموض عن الأحكام الصادرة في تثبيت القاعدة؛

– البرهنة والاستنباط والاستقراء مع الاستدلال في القضايا النّحويّة.

ومن هنا؛ فإنّ منطقيّة النّظريّة النّحويّة تفتح الأفق العلميّة في تكييفها مع التّقانات الحديثة أو ما يسمّى بالمعالجة الآليّة في تكنولوجيا اللّغة.

خاتمة: تناول هذا المقال (نظريّة النّحو العربيّ في الدّرس اللّسانيّ العربيّ من منطقيّة نحو اللّغة إلى نحو منطق التفكير)، والّذي يبين عن عبقريّة العرب الفذّة في استقراء المدوّنة اللّغويّة، وضبطها في منهج علميّ دقيق رصين، بقي خالداً ليومنا هذا؛ حتّى بنيت عليه الدّراسات الحديثة في جذورها من هذا المنطلق بَصُرتُ للنتائج الآتية:

ممّا نخلص إليه ههنا أنّ (السّيرافيّ) في شرحه لكتاب سيبويه؛ إنّما يبين قدرة الرّجل على وعيه العلميّ والمنطقيّ العربيّ الأصيل؛ لأنّه استطاع أن يشرح الكتاب من منطلق التّساؤلات الّتي تتمحور حولها هذه الأصول، أضف إلى أنّه اعتمد على:

-إعمال فكره، من خلال التّغلغل في الحكم النّحويّ، النّاتج عن كثرة التعليلات؛ فالتّعليل جعل من السّيرافيّ عقلا فعّالا؛ يستند إلى الأحكام المنطقيّة؛

- النّحو العربيّ معقول من منقول، تكلّمت به العرب بسليقتها فاستطاع العربيّ بعقلّه الفذّ أنْ يقعّد له من واقع معيش؛

- التّقعيد النّحويّ العربيّ مبنيّ على أساس علميّ دقيق، من خلال الاستقراء والاستدلال في ضبط القاعدة النحويّة؛

- المنطق العربيّ منطق قائم على حفظ اللّغة وضبطها بمقاييس علميّة تمثّلت في تحديد الزّمان والمكان؛

- كلّ نظريّة تشمل على التّأسيس العلميّ والتناسق في الأبواب فهي نظريّة تتكيّف مع كلّ عصر وفي أيّ زمن كالعبقريّة الخليليّة التي ترجمها تلميذه سيبويه؛

- النّحو العربيّ يرتكز على الجانب المنطقيّ العربيّ المحض؛ أي: إعمال الذّهن البشريّ العربيّ، لأنّ اللّغة منهم، والمنطق من منطق اللّغة؛ فاستقام ما في اللّغة من منطق اللّغة.

الهوامش:

[1] – ابن السّراج، الأصول في النّحو العربيّ، تح: عبد الحسين فتلي، ط3. بيروت: 1988، ج1، ص35.

[2] - ابن جنّي، الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط1. بيروت: 2001، ج1، ص88.

[3] - الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1. مصر: 1306، المطبعة الخيريّة، ص105.

[4] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تعليق: محمود سليمان ياقوت، د.ط. 2006، القاهرة: دار المعرفة الجامعيّة، ص74.

[10]

[11] شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ط7. القاهرة: د.ت، دار المعارف، ص140.

[12] أبو بكر الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص119.

[13] أبو سعيد السّيرافيّ، شرح السّيرافيّ لكتاب سيبويه، ص14.

[14] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[15] أبو سعيد السّيرافيّ، شرح الكتاب للسّيرافيّ، ص14.

[5] - محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النّحو العربيّ بين المشرق والمغرب، ط2. بيروت: 2008، دار الكتب العلميّة ص29.

[6] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص102-103-104.

[7] - نفسه، ص 101 فما بعدها.

[8] - ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، ط1. بيروت: 1997، دار الكتب العلميّة، ص27.

[9] عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص49.